الأمم المتحدة

A/59/801

الجمعية العامة

Distr.: General
10 May 2005
Arabic
Original: Spanish

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٥٨ من جدول الأعمال

إعلان الأمم المتحدة يومي ٨ و ٩ أيار/مايو
مناسبة للتذكر والمصالحة

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية

بمناسبة الاحتفال في الأمم المتحدة بذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية، تود البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى المنظمة أن تُبدي التعليقات التالية:

أبدى الفنزويليون على امتداد تاريخهم طبيعة مسالمة وميلا إلى السلام في معاملاتهم الدولية. فهم لم يعبروا حدودهم إلا لمساندة شعوب شقيقة في كفاحها ضد القمع الاستعماري في الفترة الممتدة بين عامي ١٨١٩ و ١٨٢٦ وكان ذلك بقيادة المحرر سيمون بوليفار. وتتجلى هذه الروح الإنسانية في المواد ١ و ٣ و ١٣ و ١٥٢ من الدستور التي تنص على ما يلي:

”المادة ١: جمهورية فنزويلا البوليفارية جمهورية حرة ومستقلة بصورة لا رجعة فيها، وتستند في تراثها الأدبي وقيمها المتمثلة في الحرية والمساواة والعدالة والسلام الدولي إلى مذهب المحرر، سيمون بوليفار“.

”المادة ٣: أهداف الدولة الأساسية هي الدفاع عن الفرد وإنماؤه وصون كرامته، وممارسة الشعب لإرادته بصورة ديمقراطية، وإقامة مجتمع عادل محب للسلام، وتعزيز ازدهار الشعب ورفاهه، وكفالة مراعاة المبادئ والحقوق والواجبات المكرسة في هذا الدستور.“

”والتعليم والعمل عمليتان أساسيتان لبلوغ تلك الأهداف“.

160505 160505 05-33980 (A)
0533980

”المادة ١٣: [...] الحيز الجغرافي لفنزويلا منطقة سلام...“.

”١٥٢ - تتفق العلاقات الدولية للجمهورية مع مقاصد الدولة فيما يتصل بممارسة السيادة وحماية مصالح الشعب، وتحكمها مبادئ الاستقلال، والمساواة بين الدول، وتقرير المصير، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض الصراعات الدولية بالطرق السلمية، والتعاون، واحترام حقوق الإنسان، والتضامن بين الشعوب في النضال من أجل التحرر وتحقيق رفاه البشرية. ولن تتوانى الجمهورية عن الدفاع بأشد ما أوتيت من قوة وعزم عن هذه المبادئ وعن الممارسة الديمقراطية في كافة الهيئات والمؤسسات الدولية“.

ووفقا لهذه المبادئ، وباعتبار جمهورية فنزويلا البوليفارية عضوا في الأمم المتحدة وإحدى الدول المؤسسة للمنظمة، فإنها تؤكد مجددا، بمناسبة الاحتفال بذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية، التزامها بالسلام الذي نحتاجه ونتوق إليه جميعا، والذي لا يزال مهددا من قِبَل قوى الدمار في فجر القرن الحادي والعشرين.

وفي ذكرى هذا الحدث تجدر الإشارة في المقام الأول إلى أن الثمن الباهظ الذي دفعته شعوب غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كضحايا في تلك الحرب العالمية، التي كانت صداما بين قوى إمبريالية، لا يجب أن يجعلنا نتغاضى عن المعاناة التي حلت بجماعات سكانية أخرى من جراء ذلك الصراع المسلح، الذي كان بمثابة حرب إبادة ضد الشعوب. وفي هذا السياق، وإضافة إلى تعرض ستة ملايين من اليهود للقتل والمعاناة في معسكرات الاعتقال، في محرقة يجدر التذكير بها دوما، لا يمكن أن نتجاهل جسامة التضحيات التي لا سبيل إلى نكرانها التي قدمتها الشعوب التي كانت حينذئذ تكون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، إذ تكبدت خسائر بشرية تقدر بسبعة وعشرين مليون قتيل ثمنا للهزيمة في الحرب الوطنية الكبرى أمام الآلية العسكرية الألمانية القوية. ومن المجحف أيضا عدم التذكير بأعمال القتل والفظائع التي تعرض لها ٢٠ مليونا من المواطنين الصينيين ومليون من المواطنين الكوريين في مقاومتهم البطولية للعدوان الإمبريالي الياباني الذي بدأ في عام ١٩٣٧. ومقاومة حالت دون اليابان والتوسع في المحيط الهادئ، وكان لها أثرها في حماية الخطوط الخلفية للاتحاد السوفياتي، مما أسهم بشكل حاسم في الانتصار على الفاشية في الجبهة الشرقية وفي إنهاء الحرب. ويجدر بنا أيضا ألا ننسى ونحن نحتفل بهذه الذكرى محرقة اليابانيين في هيروشيما ونغازاكي الذين أُبيدوا رغم أنه كان قد بات من المؤكد عند انتهاء الصراع في أوروبا أن اليابان خسرت الحرب.

ورغم انتهاء الحرب في أوروبا في أيار/مايو ١٩٤٥ وانتهاء الصراع في آسيا في أيلول/سبتمبر من العام ذاته، لم تُنْهِ الدول الإمبريالية البتة حربها على الشعوب عبر تقاسم الأسواق على الصعيد العالمي. إذ استمر هذا العدوان بلا هوادة ولا رحمة، فحصد أرواحا في بلدان منها إندونيسيا والجزائر وفييت نام والهند واليونان؛ وكانت تسعى في تلك البلدان إلى استعادة السيطرة التي كانت تمارسها فيها قبل الحرب، فقمعت بعنف زخم حركة إنهاء الاستعمار الفتية الذي اشتد بمجرد انتهاء الصراع العالمي. ولا تزال هذه العملية مستمرة حتى اليوم.

وينبغي أيضا أن نركز انتباهنا على حدث آخر شكَّل علامة فارقة في تاريخ العالم، وهو الاستخدام الشائن للسلاح الذري ضد المدنيين في عام ١٩٤٥، ذلك الحدث الذي غيَّر نوعيا طبيعة الحروب وهز مشاعر الناس في جميع أنحاء العالم، فأدى إلى ظهور عامل تاريخي جديد وفاعل عالمي يتمثل في الإنسانية التي تولت منذئذ مسؤولية الدفاع عن حقوق ومصالح الجنس البشري وكلاهما معرض للفناء في حرب نووية.

ومن جهة أخرى، أفضى انتهاء الحرب في عام ١٩٤٥ إلى ظهور منظمة الأمم المتحدة، وهي منظمة عالمية تهتدي بالمبادئ والمقاصد التي اعتنقناها لدى تأسيسها وما زلنا ندافع عنها باستمرار ضد كل أشكال التهديد. لكن، اتضح مع مر الزمن أن ثمة حاجة ملحة إلى تغيير المنظمة حتى تتماشى مع الواقع الجديد للقرن الحادي والعشرين. وبينما يقترح العديد تعديل الميثاق معتبرين المواد ٥٣ و ٧٧ و ١٠٧، التي تشير إلى ”الدول المعادية“، أحكاما لا تتفق مع العصر، فإنهم يسكتون عن أحكام أخرى من قبيل المواد ٢٣ و ٢٧ و ٨٦ و ١٠٦ و ١٠٨-١١٠، التي تشير إلى الدول المتحالفة في الحرب العالمية الثانية، وهي أحكام أكل عليها الدهر وشرب أيضا، إذ ما زالت تكفل للدول المنتصرة في الحرب مكانة متميزة في المنظمة.

وأخيرا، شهد عام ١٩٤٥، من منظور دول أمريكا الجنوبية التي خضعت لنير الاستعمار البريطاني الجديد حتى منتصف القرن العشرين، بمشاركة فرنسا وألمانيا على التوالي، ظهور الرأسمال الاحتكاري الأمريكي في شبه القارة وفرض الهيمنة الأمريكية، رغم إبداء بعض المقاومة، باستغلال تداعي الامبراطورية البريطانية وحدوث انهيار عام في العلاقات بين أمريكا اللاتينية وأوروبا التي احتلها النازيون ومزقتها الحرب. وكما ورد في محاضر مجلس الوزراء المعقود في ٨ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٤٥، أبدت حكومة الجنرال إيسايساس مدينا أنغاريتا، الذي كان رئيسا لما يدعى حينئذ الولايات المتحدة الفنزويلية في الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥، مقاومة للضغوط الأمريكية الرامية إلى حمل فنزويلا على إعلان الحرب على

دول المحور، وكانت تهدد بأنها ستمنع من المشاركة في مؤتمر تأسيس الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو إن لم تقم بذلك. وبعد أن نظرت الحكومة الفنزويلية في الوضع في مجلس للوزراء، اكتفت في ردها النهائي بالإقرار بوجود حالة حرب بين فنزويلا وألمانيا واليابان ”في الوقت الحاضر“.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(التوقيع) فرمين **تورو خيمنس**
السفير
الممثل الدائم